



بطبق هذا العكم على كافة معاملات الببع بالوفاء والوكالةالدور ية التي عقدت قبل ١ حزيرانستة. ١٩٢٧ على ان لا يكون في المحاكم اجراءات متعلقة بشأنها عند نشر هذا الذيل في البحريدة الرسمية -« منع تصدير الحجوب لسنة ٩٢٨ » رئيس النظار قانسي القضاة وناظر العدلبة المادة الأولى - يسمى هذا القانون «قانون منع تصدير الحبوب» لسنة ١٩٢٨ و يعمل به من حيين خالد ابوالهدى حسام الدين تاريخ نشره في الجريدة الرسمة محافظ الآثار مدير المعارف السكرتير العام المادة الثانية - يمنّع تصدير الحنطة والذرة من أمارة شرق الاردن الى خارجها • عارف العارف رضا توفيق المادة الثالثة - يجول المحلس التنفيذي حق ابطال هذا المنع واعادته بعد ابطاله وإن يشمل هذا المنغ لاي أوع من أأواع الحيوب الاخرى المادة الرابعة - من يصدر شيئًا من أنواع الحبوب المنوع اصدارها رغم نهيه عن ذلك من أحد قرار عفو موظني الحكومة فانه يعاقب بمصادرة ربع الحبوب اليي كان عازماً على اصدارها او بغرامة نقدية تعادل قيمة الرجم المذكور لما كان قد تبين من تـقر ير قدمته لجنة طبية رسمية ان السجين عليان الطافش (المحكوم عليه ١٧ نيسان ٢٢٨ بالسجن مدة ثمانية شهور لسرقته مسدس الشيخ علي بن سلطان باشا العدوان) توجد في عنف من وكيل رئيس النظار قاضي القضاة ونأظر العدلية الجهة اليمني عقد متقيحة يرجح انهاسليّة مع خراجات بظهره وجانبه الايمن مع ضعف عمومي شديده عارف العارف حسام الدين ولما كَان المذكور قد قضى من المدة المحكوم عليه بها ثلاثة اشهر ونيف في السجن؟ مدير الخزينة السكرتير العام محافظ الآثار ولما كان بقاء هذا السجين في السجن خطر أعلى حياته كما جاء في التقرير الطبي الذي قدمتسة عارف العارف رضا توفيق فقد تقرر الاسترحام من صاحب السمو الملكي امير البلاد الممظم اصدار ارادته السنية بالعقور عن بقية المدة المحكوم بها علىالمذكور · قانون 1444-1-10 موضوع ذيلاً لاإدة العاشرة من القانون الموقت رئيس النظار قاضي القضاة وناظر العدلية المختص بوضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين حسن خالد ابو الهدى حمام الدين المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني ١٣٣١ محافظ الآثار السكرتير المأم مدير المارف يضاف النص التالي الى المادة العاشرة من القانون الموقت المختص بوضع الاموال غير المنقولة عارف العارف رضا نوذيق تأميناً للدين المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني ١٣٣١ :-ان المدين الذي باع أرضه بيماً بالوفاء او بواسطة اعطائه الدائن وكالة دورية اذا لم يستطع وفاء الدين في الوفت المتمنى عليمه يجوز للدائن او الوكيل ان ببيع الارض المرهونة وفاقاً لاحكام هذة المادة .